

واقع الاقتصاد المعرفي في البلدان العربية مع اشارة خاصة للعراق

أ.م.د مناضل عباس حسين الجواري

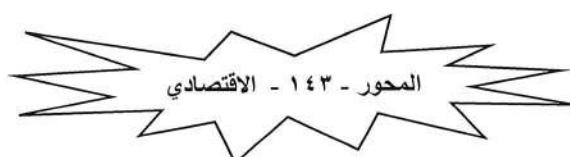
جامعة كربلاء // كلية الادارة والاقتصاد

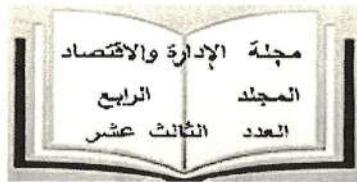
الملخص

هناك فجوة معلوماتية واسعة بين منظومة الاقطارات العربية والاقطارات المتقدمة ذلك ؛كون الاقطارات العربية لاتمتلك المقومات الاساسية وركائز الاقتصاد المعرفي فحسب بل المعرفه بكل اشكالها وانواعها ،والسبب في ذلك هو لعدم مرنة انظمة التعليم وتخلفها بعيدا عن المعرفة والتكنولوجيا وسائليها، وكذلك ضعف او غياب لعوامل البنية التحتية للمعلومات في الاقطارات العربية وضعف الانفاق على التعليم والبحث والتطوير وجمود السياسات التعليمية فيها ،اضف إلى ذلك عدم وجود بيئة اقتصادية ملائمة تحتضن المعرفة واساليب الانتاج المتطرفة،ان الاقتصاديات الريعية التي تمتاز بها الاقتصاديات العربية واختلال بل واعوجاج هيكل الانتاج واختلال هيكل الصادرات وضعف القدرة التنافسية لهذه الصادرات وعدم اتسامها بالتنوع كذلك غياب الاستثمار في صناعة المعلومات والاتصالات ،جعل هذه البلدان تصطدم بصعوبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي،إذ إن اقتصادها لا يرهنها لاعتماد المعرفة وتطبيقاتها ،والعراق واحد هذه البلدان امسى معتمدا على العوائد النفطية لتمشية متطلبات الاستهلاك المحلي على حساب الاستثمار ومنه الاستثمار المعرفي وان الاقطارات العربية متباعدة من حيث التوجه نحو الاقتصاد المعرفي وبددرجات متفاوتة .

Abstract:

There is a gap informative and wide between the United Arab countries and diagonals advanced by the fact that the Arab countries for not possess the basic components and the pillars of the knowledge economy and even Almarafha all forms and types , and the reason for this is the lack of flexibility Systems Education and underdevelopment away from the knowledge, technology and tactics , as well as the weakness or absence of factors, information infrastructure in Arab countries and weak spending on education, research and development, and the rigidity of educational policies which , Add to this the absence of favorable economic environment embraces the knowledge and methods of advanced production , the economies of the rentier which is distinguished by the Arab economies and the disruption and even warp production structures and the disruption of the structure of exports and weak competitiveness of these exports and not that they involved diversity as



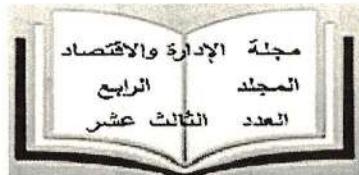


well as the absence of investment in information and communication industry. make these countries collide difficulties shift towards knowledge-based economy , because the economy to Aaahlha for the adoption and application of knowledge , and Iraq , as one of these countries AMSA dependent on oil revenues to walk the requirements of domestic consumption at the expense of investment and from investment knowledge and Alaqtara to Arab mixed in terms of the trend towards knowledge-based economy.

المقدمة: introduction

نقطة بدء ولاغراض البحث الاكاديمي الخاص بالاقتصاد المعرفي (Knowledge economics) لابد لنا من الاشارة إلى أن تحول الدول والافراد والمجتمعات نحو المعرفة يتطلب تفاعلاً بين التغير التكنولوجي بما يشمله من تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا المواد وغيرها وكذلك إلى تحرير للتجارة وتدويل لانظمة الانتاج وكذلك إلى تحرير حركة رؤوس الاموال في النظام الاقتصادي العالمي وهذا يتطلب إلى اعادة هيكلة الاقتصاد والانتاج والطاقة والمواصلات وبقية الانشطة، إذ تُعد المعرفة (knowledge) في الوقت الراهن من الموارد المهمة للنمو الاقتصادي بل ومن التطبيقات المعتمدة في ميدان الاقتصاد بصفة عامة ، الذي امتدت انشطته إلى البيئة الرقمية (digital environments) (المصاحبة لسيطرة البيئة الشبكية في مجتمع المعلومات والمعرفة ، وقد اسهمت زيادة مكانة المعرفة واهميتها في بيئه مفعمة بالتحديات وتتوفر فرص عديدة لبلوغ مراتب متقدمة وغايات عظمى في دفع اصحاب القرار (decision makers) في العالم العربي نحو تبني استراتيجيات جديدة للتعويض عن الفرص الفائنة والاشواط الطويلة لترسيخ مكانة هذا العالم على ارض المجتمع الرقمي المعاصر بقفزات نوعية تدعها القدرات الفائقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Tecnology of informations and communications) التي باتت تسابق الزمن وتمكن المجتمعات المعاصرة اسساً جديدة للتنافس الرقمي (1)، وما تقرير التنمية الدولية عام 1999-1988 حول مسألة المعرفة والنمو الا محاولة جادة لبيان سبل تقليص الفجوة الرقمية بين بلدان العالم المختلفة (2)، ومنذ ذلك الوقت اصبح موضوع تقليص الفجوة الرقمية هدفاً لوكالة التنمية العالمية ، وفي كثير من الاقتصادات الوطنية التي ترزو الدخول إلى بيئه الاقتصاد المركزي إلى المعرفة (economy based knowledge) وترسيخ المنظمات الدولية والحكومة الالكترونية لكي تتأهل للانتساب إلى مجتمع المعلومات المعاصر (3)، إذ يتطلب اجراء تغيرات ناجحة في الهياكل والمؤسسات المختلفة جهداً كبيراً من الحكومات والدول اعتماداً على التطور التكنولوجي ، ومن هذه المؤسسات ما هو معنى بالاقتصاد والتجارة والحكم والتعليم والثقافة ، ولذلك يتطلب الوضع الجديد للنشاط الاقتصادي القائم على المعرفة والتكنولوجيا من صانعي القرار ادراكاً واضحاً للصلة القائمة بين التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وفي هذا السياق اعد الباحث دراسته حول واقع المعرفة في الاقتصادات العربية مع اشارة خاصة للعراق ، فالمعرفة هي إحدى المكتسبات المهمة للاقتصاد والمجتمع والصفة الاساسية للمجتمع الانساني الراهن ومن خلالها تحققت معظم التحولات





العميقة والمهمة في كل مجالات الحياة (4)، إذ إنه يبدو من الواضح أن الشكل الجديد لتطور المجتمعات يعتمد من ناحية نفوذه وسيطرته على المعرفة وكفاءة أنظمة المعلومات (information systems) (حيث يتعاظم دور صناعة المعلومات كركيزة أساسية في بناء الاقتصادات الحديثة تتعزز فيه الأنشطة المعرفية كـ تكون أكثر حساسية وتتأثراً في منظومة الانتاج الاجتماعي، ويصبح الاقتصاد القائم على المعرفة هو اقتصاد معتمد على قوة العمل المتخصصة والمؤهلة في مختلف ميادين الحياة إلى جانب انتقال التنظيم الاقتصادي من الاعتماد على إنتاج السلع إلى إنتاج الخدمات، فاقتصاد المعرفة يقوم على استخدام المعرفة والمعلوماتية بشكل واسع في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي (5)، فامتلاك المعرفة بشكل صحيح واستثمارها بابعادها الدقيقة من خلال تكثيف استخدام المهارات وادوات المعرفة الفنية والابتكارية لابد ان يشكل اضافة جديدة للاقتصاد الوطني في زمن التغير المتسارع والافتتاح وتغير الامنية النسبية لقوى الانتاج والاستخدام الامثل للمعلومات بمعدلات سريعة.

اشكالية البحث:

يعالج البحث الاشكالية الآتية:

(تعاني معظم دول العالم وخاصة النامية منها كالعراق من افتقارها الشديد للتعامل مع الانظمة المعلوماتية والاقتصاديات القائمة على التقانة والمعرفة التكنولوجية واستعمالها وتطبيعها في الأنشطة الاقتصادية المختلفة مقارنة بالدول المتقدمة اذ يوفر التقدم التقني الهائل تشكيله غير مسبوقة من المنتجات والخدمات المعرفية القائمة على المعرفة مما جعل مجموعة البلدان النامية وال العربية ومنها العراق تتطلع بشدة لنيل هذا الانجاز.

أهمية البحث:

يكسب البحث اهميته من الدور الفاعل للمعرفة في الاقتصادات الوطنية للبلدان وتنميته للأفراد والمجتمعات والدول والأنظمة التعليمية والتجارة وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات وزيادة الابتكارات والإبداعات ورفع الانتاجية وغيرها من الأنشطة، مما يتطلب نظرة جديدة في التوجهات نحو اقتصاد قائم على المعرفة

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على واقع المعرفة في الأقطار العربية مع اشارة خاصة للعراق واستشراف مستقبل الاقتصاد العراقي فيما يخص تحوله نحو الاقتصاد المعرفي للوقوف عن مدى توفر الإمكانيات والمقومات الكامنة لديه والتي تؤهلها لهذا التحول.

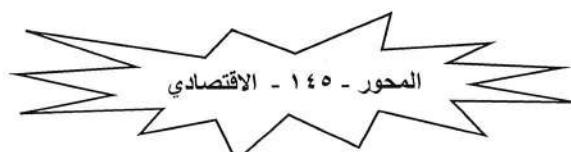
فرضية البحث:

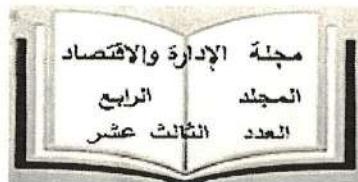
ينطلق البحث من الفرضيتين الآتيتين:

- ١- ان الاقتصاد المعرفي نمط اقتصادي جديد .
- ٢- ان تحول البلدان العربية ومنها العراق من اقتصادات ريعية إلى اقتصادات قائمة على المعرفة أمر ممكن ،إذ إن هناك عوامل امكانات نسبية تمكناها من التحول مقارنة بالبلدان المتقدمة.

اسلوب البحث:

لقد وجد الباحث ان الاسلوب الوصفي هو الافضل لتحديد مفهوم الاقتصاد المعرفي واهميته في البلدان العربية فضلا عن استخدام المنهج التحليلي لبيانات الجداول للوقوف على مدى قدرة هذه البلدان ومنها العراق على التحول نحو الاقتصاد المعرفي والاستفادة من تجارب الدول الأخرى.





هيكلية البحث:

للاهاطة العلمية بموضوع البحث توجبت دراسته على النحو الآتي:

المحور الأول: مدخل نظري واكاديمي للاقتصاد المعرفي (overview).

المبحث الاول: الاقتصاد المعرفي ، سماته وبعض المصطلحات المرتبطة به.

المبحث الثاني: المشاكل والعقبات التي تحول دون تحول البلدان النامية نحو الاقتصاد المعرفي .

المبحث الثالث: واقع المعرفة في الاقتصاد العربية.

المحور الثاني: امكانيات تحول العراق إلى الاقتصاد المعرفي.

المبحث الاول: سمات البنية الاقتصادية في العراق.

المبحث الثاني: بعض مؤشرات الاقتصاد المعرفي في العراق.

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لامكانية تحول العراق نحو الاقتصاد المعرفي.

الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة:

لابد من ذكر بعض الدراسات السابقة كاستعراض مرجعي للاقتصاد المعرفي نذكر منها مثلاً:

1- مراد عله، جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة-دراسة تحليلية -الجزائر (2006)، توصل فيها ان المعرفة موجود اساسى و مورد مهم من الموارد الاقتصادية بل هو المورد الاستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية ،وان التراكم المعرفي يسهم بشكل كبير في تحسين مستوى المعيشة عند افراد المجتمع.

2- د. حنان الصادق، ادارة المعرفة وتنمية القيادات الادارية ،اكاديمية الدراسات العليا (ليبيا) ، (2010)، توصلت فيها ان للمعرفة دوراً اساساً في تطوير وتنمية القيادات الادارية بمختلف مستوياتها ،وان ادارة المعرفة من الاركان الهاامة في تطوير العمل التنظيمي.

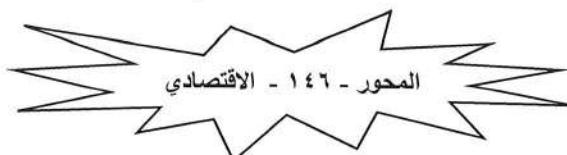
3- اروى ابو بكر مبارك ،اقتصاد المعرفة وتأثيره في تغيير البنية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ، (2006)، توصلت فيها بوجود علاقة تبادلية بين البنية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والمعرفة من جهة اخرى ،اذ ان الارتفاع في مستوى المعرفة يخلق مستويات بشرية عالية القدرة والمهارة.

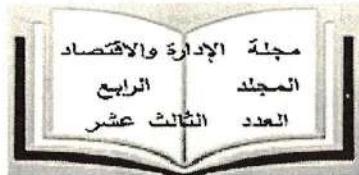
4-Syed Mel Shahed,knowledge economy in india and the growth of knowledge management,university of jammn ,2003.

توصى إلى ان المعرفة ذات اهمية متزايدة وكمصدر للثروة على صعيد كل المستويات الاقتصادية ،وان الصناعات القائمة على المعرفة هي ذات قدرة تنافسية وان المعرفة هي المصدر الوحيد للقدرة التنافسية للمنتجات.

5- د. خالد مصطفى قاسم ،استراتيجية الاقتصاد المعرفي للصناعات المعرفية ،الاسكندرية ،مصر . جامعة الدول العربية .

توصى إلى ان من الامور يمكن بناء استراتيجية للاقتصاد المعرفي ،اذ يمكن للاقتصادات العربية ومن خلال التطوير المستمر للصناعات العربية الاستفادة من ذلك ،اذ ان الصناعات المحورية تقوم على مجموعة من العلاقات السببية والدائرية و هذه الاستراتيجية تقوم على تنمية الكوادر البشرية والمنشآت والبنية المحيطة وصولاً للتنمية المستدامة.





المحور الاول: مدخل نظري وأكاديمي

المبحث الأول الاقتصاد المعرفي ، سماته وبعض المفاهيم المرتبطة به.

المبحث الثاني: المشاكل والعقبات التي تحول دون تحول البلدان النامية نحو الاقتصاد المعرفي .

المبحث الثالث: واقع المعرفة في الأقطار العربية .

المبحث الاول : الاقتصاد المعرفي سماته وبعض المفاهيم المرتبطة به:

هناك تسميات عده تدل على الاقتصاد المعرفي مثل اقتصاد المعلومات واقتصاد الانترنت والاقتصاد الرقمي والسيبراني والافتراضي والاقتصاد الالكتروني واقتصاد الويب(Web) والاقتصاد اللاموس و حتى اقتصاد الانتباه(6)، في حين يرى اخر ان الاقتصاد المعرفي هو الاقتصاد الذي تشكله المعرفة جديدا في مجالاته والياته ونظمها كنظم الانتاج المعرفية والتسويق المعرفية والتمويل المعرفية فهو اقتصاد قائم على الوعي الادراكي وامتلاك زمام صنع المستقبل(7) ، وهناك من يرى ايضا بان الاقتصاد المعرفي هو ذلك الاقتصاد الذي يقوم على خلق وتقييم المعرفة وهو نظام للاستهلاك والانتاج يستند على رأس المال الفكري بشكل كبير

(8) ، ويرى (Walter W.Powell and Kaisa snellman) بان الاقتصاد المعرفي هو الانتاج والخدمات التي تقوم على الانشطة كثيفة المعرفة التي بدورها تساهم في تسارع وتيرة التقنية والتقدم العلمي (9)، ويعرف الباحث الاقتصاد المعرفي: بأنه الاقتصاد الذي يستخدم الجوانب المعرفية كلها وتطبيعها لرفع مستوى اداء المتغيرات الاقتصادية وتحديثها ورفع كفاءتها في الحاضر والمستقبل، ويتسم الاقتصاد المعرفي ببعض الخصائص منها ان المسافات لا تشكل أي عائق امام عملية التنمية الاقتصادية او الاتصال او التعليم او نجاح المشروعات او الاندماج الكامل وان المعرفة متاحة امام جميع الافراد وبشكل متزايد وان كل فرد في المجتمع ليس مستهلكا بل مبتكرة وصانعا(10) وان الاقتصاد المعرفي اقتصاد منفتح على العالم ولا يوجد اقتصاد يمكنه احتكار المعرفة دون ان يستورد المعرفة من الاخرين(11) ، ويرى العالم (R.Grant) ان خصائص الاقتصاد المعرفي تكمن في الاتي: (12) :

1- ان المعرفة هي العامل الاساس في الانتاج مقارنة بالارض في الاقتصاد الزراعي ورأس المال في الاقتصاد الصناعي.

2- انه يرتكز على اللاموسات بدلا من الملموسات تهيمن الخدمات على مخرجاته والافكار واللاموسات على مدخلاته.

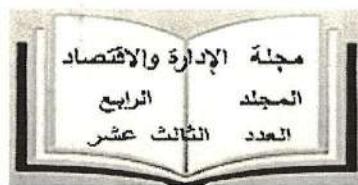
3- انه مترابط وشيكى بسبب تطور وسائل الاتصال السريعة والهواتف النقالة.

4- انه رقمي حيث ان رقمنة المعلومات لها تأثير كبير في السعة التخزينية للمعلومات.

5- انه افتراضي تتلاشى فيه الحدود بين العالم الحقيقي والخيالي، وامكانية تحول العالم الحقيقي نحو الافتراضية (المنظومة الافتراضية).

وهناك بعض المفاهيم ذات العلاقة ارتبطت بالاقتصاد المعرفي ذكر منها:

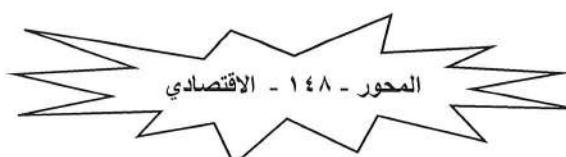
1- المعرفة : (Knowledge): هي معلومات منظمة قابلة للاستخدام في حل مشكلة معينة (13).



- 2- مجتمع المعلومات(informations society): هو ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وانتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي(14).
- 3- البيئة الرقمية(digital environment) وتنطوي تحت قراءة الاتجاه المستمر والمتدايق للاستخدام الآلي في انجاز الاعمال المختلفة للانسان في مجتمع لاورقي(المجتمع اللاورقي) او المجتمع الرقمي(15) .
- 4- صناعة المعلومات(informations technology): وهي عملية استخدام ادوات التطور التكنولوجي ومزايا التقنية الحديثة لخلق منافع او انجاز مهام سريعة لخدمة اطراف متعددة (16).
- 5- المعلومات(informations): هي معطيات تم تسجيلها او تصنيفها او تفسيرها ووضعها في اطار عمل معين (17).
- 6- نظم المعلومات (informations systems): مجموعة من الاجراءات المنظمة التي توفر المعلومات لاغراض صنع القرار والرقابة في الوحدة الاقتصادية(18).
- 7- رأس المال الفكري: وهو مجموع النواتج الصناعية (البرمجيات ، الملكية الفكرية ، المنهجيات .. والموهبة)(رأس المال البشري) وال العلاقات بالعملاء(19) .

المبحث الثاني: المشاكل والعقبات التي تحول دون تحول البلدان النامية (والعربية) نحو الاقتصاد المعرفي :

ان الدول النامية في سعيها لاكتساب المعرفة والتوجه باقتصاداتها نحو الاقتصاد المعرفي تتعارض مع مشكلة عدم كفاءة انتشار المعرفة وكيفية استخدامها ، فاذا كانت الموارد الرأسمالية يمكن التحكم بها سياسياً فان الموارد المعرفية لا تخضع لهذا التحكم بل يتم نشرها من خلال الافراد والمجتمعات والدول ، اذ ان تدفق المعلومات والافكار التكنولوجية وفق مفهوم النظام الاقتصادي الجديد يعد عامل ارتقاء بمستوى الانتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات في الاسواق الدولية ، ان استخدام المعلومات وتطبيعها في البلدان العربية لا يقف عند اجراء تغيرات في البنية الاساسية والاتصال بالانترنت بل اعتماد السياسات والستراتيجيات الوطنية والاقليمية المناسبة وتطوير التطبيقات التي تتلاءم وخصوصيات المنطقة ورفع قدرات الافراد والمؤسسات(20)، وهذه الدول لديها مستويات منخفضة لانفاق على المعرفة والبحث والتطوير والهيئات الداخلية والعمليات التي ترفع من القدرة التنافسية للمنتجات عالمياً، وقصور في قدرات الافراد والشركات الامر الذي ينعكس سلباً على الاداء الكلي للاقتصاد ، وهذه القدرات لازالت تعطي حيزاً كبيراً للملموسات على حساب اللاملموسات (الابتكارات والتجديفات وبراءات الاختراع مثلاً) التي تدخل المعرفة تحت مظلتها ، وهناك بعض العوامل المحددة للمعلومات في الاقطاع العربي مثل الفجوة الاقتصادية بين الاقطاع العربي وبيان الموارد والاختلاف الشديد في الكثافة السكانية وبيان المستويات التقنية والمعلوماتية والمعرفية ونمو عمليات الاستثمار التجارية وضعف المنظمات المتخصصة في مجال المعلومات والانترنت(21)، ان عدم توجه الاقطاع العربي نحو الاقتصاد الجديد جعلها تعيش في ديمومة من المشاكل مثل المعدلات المنخفضة للنمو الاقتصادي وارتفاع البطالة وانخفاض في القيمة المضافة للمنتجات وهجرة العقول والكفاءات فضلاً عن ضعف هيكل الصادرات واحتلالها وغيرها من المشاكل ، إذ إن نظرية النمو الجديدة (New economic theory)



ترى بان النمو الاقتصادي مبني على المعرفة التي هي بدورها شكلًا من اشكال رأس المال وان التكنولوجيا الجديدة ماهي الاسلسلة من الابتكارات المؤدية لزيادة هذا النمو وان هناك علاقة تبادلية بين الاستثمار والتكنولوجيا حيث ان التكنولوجيا تزيد من عائد الاستثمار والاستثمار يزيد من نمو التكنولوجيا وان الاستثمار في البحث والتطوير (D . R) مرتبط ايضا بحقوق الملكية الفكرية او مايسما رأس المال الفكري كمتغير يطرح نفسه في هذا التحليل يمكن محاكاة هذا التوجه رياضيا بالمعادلات الآتية (22) :

$$\alpha y/y = Aa/a + \alpha k/k \dots \dots \dots (2)$$

$$\alpha k = s y \dots \dots (3)$$

حدث ان:

رأس المال.

نحو داس المال: α

A: المستوى التكنولوجي والمعرفي.

النمو التكنولوجي.

٧: الناتج المحلي الاجمالي.

نحو الناتج.

ان القطر العربية لامتلك المقومات الاساسية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي والتي حددها البنك الدولي (WB) بما يلي:

1- درجة مرونة النظام التعليمي: حيث ان النظام التعليمي لا ينسم بالمرنة الكافية لمواكبة التغيرات التكنولوجية العالمية.

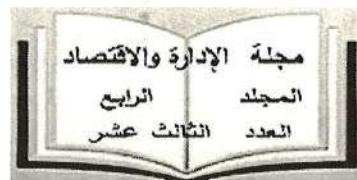
2- البنية التحتية للابتكار (بنية تحتية ديناميكية) (معلوماتية، لغوية): اذ ان معظم البلدان العربية تفتقر لعامل البنية التحتية للمعلومات بل وضعف في قاعدة المعلومات واجهزة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

3-نظام ابتكاروطني فعال NIS :اذ تقسم الاقطارات العربية ضمن مجموعة البلدان النامية بضعف في نظم الابتكارات الجديدة وبراءات الاختراع اذا ما قورنت مع الاقطارات المتقدمة.

4- بيئة اقتصادية ومؤسساتية ملائمة: فالاقطار العربية لا تتمتع ببيئة اقتصادية ملائمة تحضن الانظمة المعلوماتية والمعرفية، اذ ان اقتصاداتها (ريعية اولية) لا تقوم على اسس الاستثمار المعرفى في الانشطة.

المبحث الثالث: واقع المعرفة في الاقطان العربية:

تمتاز البلدان النامية ومنها الاقطارات العربية بوجود فجوة معلوماتية كبيرة اذا ما قورنت مع الاقطارات المتقدمة، اذ تشير احصائيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (اسكوا) (ESCAW) ان نسبة عدد الهواتف النقالة (لكل مائة شخص) في مجموعة الاقطارات العربية و كاحد المتغيرات الرقمية كانت في الامارات العربية المتحدة (41.79) كمرتبة اولى تليها البحرين ب(30.5) ثم الكويت (24.4) ولبنان (19.96) واخيراً اليمن (0.17)، بينما تشير الاحصائيات ذاتها ان نسبة عدد المتصلين بالانترنت كانت (33) في الامارات العربية المتحدة كاعلى نسبة تليها البحرين(10.1) ثم قطر (9.8) ولبنان (9) والكويت (8.1) بينما كانت اقل النسب في اليمن (1.1) (23)، وبالنسبة للاتفاق على التعليم فان الاقطارات العربية ليس بالمستوى المطلوب للاتفاق على التعليم اذا ما قورنت بالاقطارات المتقدمة، فقد بلغت نسب الاتفاق على التعليم (كنسبة من الدخل القومي)



في الاقطارات العربية (4.6 %) عام (1980) و (5.5 %) عام (1985) و (5.6 %) عام (1990) و ايضا عام (1995) بينما وصلت نسب الانفاق إلى (5.7 %) عام (2000)، وكما توضحه معطيات الجدول (1) الآتي:

(جدول (1) : الانفاق على التعليم (كنسبة من الدخل القومي) في الاقطارات العربية والمتقدمة (1980-2000))

الدولة	1980	1985	1990	1995	2000
الدول المتقدمة	6.1	6.1	6.3	6.5	6.5
اميركا الشمالية	7	6.8	7.1	7.2	7.5
الدول النامية	3.8	4	4	4.1	4.1
الدول العربية	4.6	5.5	5.6	5.6	5.7
العالم	5.6	5.7	5.9	6.1	6.2

المصدر : المجموعات الاحصائية لليونسكو لسنوات مختلفة

جدول (1 -أ) : الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في عينة مختارة من الاقطارات المتقدمة لعام 2009

الدولة	الانفاق على التعليم .%
ايطاليا	9.1
صربيا	9.5
الجمهورية التشيكية	9.8
هنغاريا	10
فرنسا	10.4
اسبانيا	10.8
المملكة المتحدة	11.3
بلغاريا	11.3
السويد	13.2

source:World Bank Report 2010

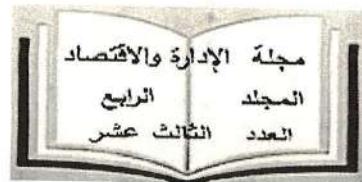
حيث ان اعلى نسبة للانفاق على التعليم (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) لعام 2006 كانت في السويد وبلغاريا والمملكة المتحدة ثم تلتها باقي الدول في الجدول المذكور.

ومن ناحية الانفاق على البحث والتطوير فان الاقطارات العربية تمتاز بمستويات منخفضة من الانفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، فقد اشار تقرير اليونسكو لعام 2010 ان الانفاق على البحث والتطوير في مجموعة الدول العربية الاسيوية بلغ (5.1 %) من الناتج المحلي الاجمالي للمرة (2002-2007) مقابل (0.3-0.4 %) في الدول العربية الافريقية للمرة نفسها مقارنة بالانفاق على البحث والتطوير في اسرائيل الذي بلغ ما بين (4.6-4.8 %) خلال عام 2006 فقط بينما كان في مصر لا يتجاوز 0.23 % وقطر تخطى ان يكون 2.8 % والمملكة العربية السعودية (0.05 %)،اما من حيث الانفاق على البحث والتطوير (R&D) (كنسبة من الدخل القومي فان اعلى نسبة للانفاق كانت في مصر، (0.4) ، (0.37) للاعوام 1985 و 1992 و

الدولة	1985	1992	1996
الأردن	0.3	0.31	0.31
الامارات	0.3	0.03	0.03
البحرين	0.3	0.04	0.07
تونس	-	0.12	0.15
ال سعودية	0.1	0.11	0.15
الجزائر	-	0.07	0.21
السودان	-	0.07	0.21
سوريا	-	0.01	0.15
الصومال	-	-	-
سلطنة عمان	-	0.05	0.8
قطر	0.04	0.06	0.07
الكويت	0.9	0.22	0.04
لبنان	0.1	0.04	0.05
ليبيا	0.4	0.04	0.05
مصر	0.45	0.37	0.37
المغرب	-	0.25	0.24
اليمن	-	0.6	0.22

المصدر: صبحي القاسم. نظم البحث والتطوير في البلدان العربية، اليونسكو، القاهرة، 1999.

وهناك مؤشر معرفي اخر هو عدد العلماء حيث ان نصيب البلدان النامية والعربية قليل منه عند اجراء المقارنة الدولية فقد بلغت نسبة عدد العلماء والفنين والمهندسين في الدول المتقدمة 88.8% لعام 1980 بينما كانت في البلدان النامية 11.2% وفي الدول العربية 0.9% للعام نفسه، وفي عام 1985 كانت النسبة 87.1% في الاقطارات المتقدمة و(12.9%) و(11.1%) في البلدان النامية والعربية على التوالي،اما في عام 1990 فكانت النسبة 85.5% في الدول المتقدمة و(14.5%) و(1.5%) في البلدان النامية والعربية على التوالي(24) وهناك مؤشر اخر هو هجرة الكفاءات حيث ان هجرة الادمغة والكافاءات في الاقطارات العربية للخارج اثر سلبا على توجهه نحو الاقتصاد المعرفي ورصيد التراكم المعرفي لديها ،إذ إن هناك أعداداً لا يستهان بها من الكفاءات العربية خارج اوطانها (في الدول المتقدمة) وان معدل النمو السنوي للهجرة إلى هذه الدول مرتفع قياساً بمعدل الهجرة إلى البلدان النامية، والجدول (2) يوضح ذلك:



جدول (3) :معدل النمو السنوي لهجرة الكفاءات في الدول المتقدمة والنامية والعالم للفترة (1990-1980 - 2000-1990) :

الدولة	1980-1990	1990-2000
العالم	4.43	1.28
الدول المتقدمة	6.5	2.1
الدول النامية	2.13	0.05

Source:Dhananjayan siskandarajah ,institute of public policy Reeach ,September 2005,p3.

اما فيما يخص مؤشر النشر العلمي في الاقطارات العربية فقد بلغ عدد البحوث العلمية المنشورة (26) بحثاً لكل مليون فرد عام 1995 مقارنة بعدد البحوث العلمية في الاقطارات المتقدمة ، 840 في فرنسا و 1252 في هولندا و 878 في سويسرا،في حين ان عدد المؤسسات العلمية التي نشرت اكثراً من 50 بحث 26 مؤسسة للعام نفسه ، والتي نشرت اكثراً من 200 بحث خمسة مؤسسات (24) وتعد براءات الاختراع من المؤشرات المعرفية المهمة اذ امتازت الاقطارات العربية بضعف كبير في هذا المؤشر مقارنة بالمتقدمة ، اذ بلغ عدد براءات الاختراع للمدة (1980-2000) (171) في السعودية، 15 في الاردن ، 32 في الامارات، 52 في الكويت، 5 في عمان ، 77 في مصر و 2 في اليمن مقارنة (16328) في كوريا و (7652) في اسرائيل(25) .

المحور الثاني: امكانيات تحول العراق إلى الاقتصاد المعرفي

المبحث الاول:واقع البنية الاقتصادية في العراق وسماتها الاساسية

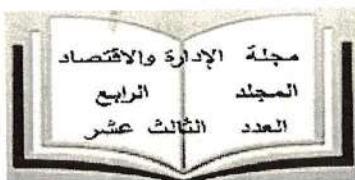
المبحث الثاني:بعض مؤشرات الاقتصاد المعرفي في العراق

المبحث الثالث:رؤية مستقبلية لامكانية تحول العراق نحو الاقتصاد المعرفي

المبحث الاول:واقع البنية الاقتصادية في العراق وسماتها الاساسية:

تمهيد:

في هذا المبحث نحاول تحليل البنية الاقتصادية في العراق للحكم فيما اذا كانت هذه البنية الاقتصادية مناسبة للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي من عدمه، اذ ان من بين المقومات الاساسية للاقتصاد المعرفي وشروطه هو وجود بيئة اقتصادية ملائمة وقوية يتم الاستناد عليها في التحول، والمعلوم ان تركيبة الاقتصاد العراقي انه اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على النفط لتوليد وكسب العملة الصعبة وان الانتاج المحلي لا يسد الطلب الامر الذي فتح الباب على مصراعيه امام الاستيراد خصوصاً بعد (2003)،وانه يتصرف بما يسمى اصطلاحاً ظاهرة المرض الهولندي وفحواه ان ارتفاع عائدات البترول في ظل عدم فعالية السياسة المالية يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف للعملة الوطنية وارتفاع اسعار الصادرات، وان هذا الاقتصاد استهلاكي معتمد على الاستيراد، ومختل في الهيكل الانتاجي وهيكلاً الصادرات وغياب للتنوع (diversification) (بل واقتصاد مشوه لا ترتبط عوائد البترول فيه باقامة الصناعات المحورية ذي القدرة التنافسية العالية والمحتوى التكنولوجي



الكبير الذي ينسجم مع متطلبات اقتصاد المعرفة، وسنحاول تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي وكما يأتي:

المبحث الاول: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في البنية الاقتصادية في العراق(البيئة الاقتصادية الملاعنة):

١- القيمة المضافة الصناعية(A.V.) :

انخفضت القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العراق من (957.06) مليون دينار عام 1990 إلى 560.8 مليون دينار عام 1995 بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على العراق انذاك، ثم عاودت الارتفاع لتصل 1099.8 مليون دينار عام 2003، انظر جدول (4) وعلى صعيد المساهمة النسبية للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت نسبة هذه المساهمة بين (3.59 - 0.90 %) للفترة (1990-2009) ، وان ادنى نسبة للمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي كانت عام (2000) والبالغة (0.90 %) بينما اعلى قيمة للمساهمة كانت عام (1990) والبالغة (3.58 %) انظر جدول (4) وعلى الصعيدين العربي و العالمي فقد بلغت الاممية النسبية للصناعة التحويلية 15.7 % في مجموعة الدول الصناعية، 9.9 % في مجموعة الدول العربية للفترة (2004-2006). (26)

جدول (4): المساهمة النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق لسنوات مختارة %

					السنوات
2009	2005	2000	1995	1990	المساهمة النسبية للصناعة التحويلية
2.4	1.31	0.90	1.38	3.58	

المصدر: محمد حسين كاظم الجبوري، حجم الانفاق الامثل في الاقتصاديات الريعية، رسالة دكتوراه (اقتصاد)، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة، 2002، ص 104.

٢- متوسط نصيب الفرد من الناتج:

هناك ارتفاع ملحوظ في هذا المؤشر خصوصا بعد عام 2000 يمكن تأويله لتحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية للفرد العراقي خصوصا بعد تغيير النظام السياسي عام 2003. فقد تراوحت قيمة هذا المؤشر بين (369) دولار كحد ادنى عام (1995) و (3632) دولار كحد اعلى عام (2010) انظر جدول (5) الآتي:

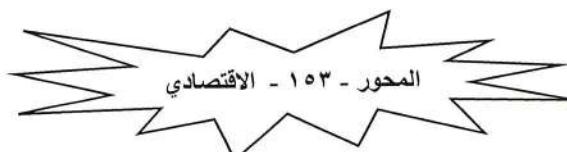
جدول (5): متوسط نصيب الفرد من الناتج في العراق للفترة (1995-2010) (دولار)

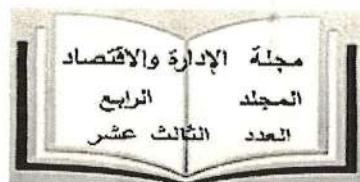
									السنوات
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2000	1995	السنوات	متوسط نصيب الفرد من الناتج
3632	3031	3376	2501	1891	1296	871	369		

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، ص.

٣- الناتج المحلي الاجمالي (G.D.P) (اسعار ثابتة):

وعلى صعيد الناتج المحلي الاجمالي (اسعار ثابتة) (العام 1980) فقد بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي في العراق (3.5 %) للفترة (1990-2000) وكان معدل النمو سالبا (0.9 %) للفترة (2001-2009)، بينما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (0.05 %) خلال المدة الاجمالية (1990-2009) (انظر جدول (6)).





جدول(6):معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق (1990-2009)

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي %	المدة
3.5	2000-1990
-0.9	2009-2001
0.05	2009-1990

المصدر: -البنك المركزي العراقي -الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث -المجاميع الإحصائية لسنوات مختلفة -وزارة المالية دائرة الموازنة العامة

المبحث الثاني: بعض مؤشرات الاقتصاد المعرفي في العراق:
في هذا المبحث سوف يتطرق الباحث إلى أهم مؤشرات الاقتصاد المعرفي في العراق ، مع توضيح للبنية التحتية للمعلومات فيه وواقع نظامه التعليمي وعلى النحو الآتي:
اولا: النظام التعليمي القائم:

١-الالتحاق بالمستويات التعليمية والمقبولين في الدراسات العليا وعدد الأساتذة :
بلغت نسبة الالتحاق في مرحلة التعليم الأساسي في العراق نسبة 85% من إجمالي التعليم، بينما بلغت نسبة الملتحقين في مرحلة التعليم الثانوي 48%-25% (27)، أما نسب الملتحقين بالمستوى التعليمي الثالث والذي يوضحه جدول (7) فقد بلغت (11.5 %) عام (1986)، (10.5 %) عام (1996) و (13.6 %) عام 2000 وهي ادنى من نسب الالتحاق بالدول المتقدمة،اما على صعيد المقبولين في الدراسات العليا فقد بلغ معدل نمو المقبولين (21 %) خلال المدة (1990-2000) ومعدل نمو الخريجين منها (12.8 %) و معدل نمو عدد الأساتذة في الدراسات العليا (1.4 %) بينما كان معدل النمو (55.6 %)، (0.05 %) (0.07 %) ل المؤشرات الثلاثة المذكورة على التوالي خلال المدة (1990-2009)، بينما غالبية معدلات نمو هذه المؤشرات كانت سالبة خلال المدة (2001-2009) .

جدول (7) (نسب الالتحاق بالمستوى التعليمي الثالث في بلدان مختارة للفترة 1985-2000) %

الدولة	1985	1996	2000
العراق	11.5	10.9	13.6
الدول النامية	6.8	30	-
الدول المتقدمة	32.9	33	-

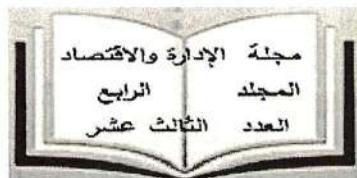
المصدر: -كتاب الاحصاء السنوي لليونسكو للسنوات المذكورة
-تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة للسنوات المذكورة.
-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003 ص 254.

جدول (8):معدل نمو المقبولين في الدراسات العليا وعد الخريجين في الدراسات العليا وعدد الأساتذة في الدراسات العليا

المدة	عدد المقبولين في الدراسات العليا	عدد الخريجين في الدراسات العليا	عدد الأساتذة في الدراسات العليا
2000-1990	21	12.8	1.4
2009-2001	-2.2	-1.7	11.6
2009-1990	55.6	0.05	0.07

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء التقارير الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة.





الانفاق على التعليم:

بلغ الانفاق على التعليم في العراق (89.4) مليون دينار عام (1990) لينخفض إلى (4.06) مليون دينار عام (1995) يمكن تأويله لظروف الحصار الاقتصادي انذاك بينما كان (27.28) مليون دينار عام (2000)، و (131.66) مليون دينار عام (2009)، ويبلغ معدل نمو الانفاق على التعليم (نسبة من الناتج المحلي الاجمالي) ايضاً مقدار سالباً في فترة ماقبل عام (2000) بلغ (-10.2 %) بالنسبة للانفاق على التعليم و (-15 %) للانفاق (نسبة من الناتج المحلي الاجمالي) للمرة (1990-2000)، بينما كان معدل النمو (15.7 %) و (22.6 %) على التوالي للمرة (2001-2009) وعلى صعيد المدة الاجمالية (1990-2009) كان هناك معدل نمو سالب للانفاق على التعليم كنسبة من الناتج (-0.11 %) في حين كان معدل نمو الانفاق على التعليم (0.08 %) خلال الفترة نفسها، وكما يوضح جدول (9) الآتي:

جدول (٩) : الإنفاق على التعليم ومعدل نموه في العراق للفترة (1990-2009) (مليون)

السنوات	الإنفاق على التعليم الجامعي والуни
1990	89.4
1995	4.06
2000	27.28
2005	118.35
2009	131.66
معدل النمو:	
المدة	نفقات التعليم العالي
الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق على التعليم الجامعي والعل
2000-1990	-10.2
2009-2001	15.7
2009-1990	0.08

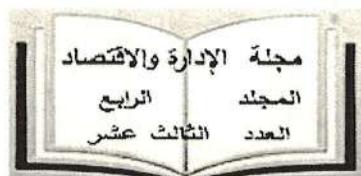
المصدر : المصدر نفسه اسفل جدول (7) الساب

3- الانفاق على البحث والتطوير: (R &D)

بلغت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير (نسبة من الدخل القومي) في العراق (0.04) عام (1992) و (0.4) عام (1996) (28)، وهي نسب قليلة اذا ما قورنت بنسب الإنفاق على البحث والتطوير في الدول المتقدمة التي تم التطرق لها في المحور السابق من البحث.

4- عدد البحوث المنجزة والمخططة:

كان عدد البحوث المخططة والمنجزة خلال العام (2006-2005) في الجامعات وهيئة التعليم التقني هي الأعلى إذ بلغت (14323) بحثاً مخططاً و (9222) بحثاً منجزاً، بينما سجل عدد البحوث المنجزة والمخططة عام 2007-2008 (الذى حد له)، (55) بحثاً مخططاً و (774) بحثاً منجزاً، وكما موضح في الجدول الآتى:



جدول (10) : عدد البحوث المخططة والمنجزة وحسب الجامعات العراقية وهيئة التعليم التقني لسنوات مختارة

الباحث المنجزة	الباحث المخططة	السنوات
8606	10444	2001-2000
9222	14323	2006-2005
7420	10763	2007-2006
595	870	*2008-2007
55	774	*2009-2008

المصدر: داود عبد الجبار احمد، دور السياسة المالية في تعزيز التنمية الإنسانية ، الاستثمار في التعليم العالي والجامعي
انموذجاً، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد -جامعة بغداد ، 2010 ص 80
* باستثناء هيئة التعليم التقني
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - دائرة البحث والتطوير - قسم الاحصاء .

5- مشتريko الهاتف المحمول:

بلغ عدد مشتريko الهاتف المحمول في العراق لكل مئة شخص من السكان (64.2) عام (2009) بينما بلغ عدد مشتريko الهاتف المحمول لكل مليون شخص (19.7) للعام نفسه (انظر جدول 11) في حين بلغ عدد الهواتف الثابتة (بالآلاف) 618 هاتف وعدد الهواتف المحمولة (بالآلاف) 1600 هاتف عام 2004 (29).

6- مستخدمو الانترنت وعدد مواقع الانترنت:

اذ بلغ عدد مستخدمو الانترنت لكل(مئة شخص) في العراق (101) عام 2009، انظر جدول (11)، في حين كان مجموع مستخدمي هذه الخدمة عام 2004 (613000) مستخدم ، وبلغ مجموع موقع الانترنت (2400) موقع للعام نفسه (30).

جدول (11) : مشتريko الهاتف المحمول ومستخدمي الانترنت في العراق عام (2009)

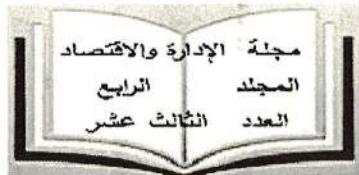
مشتريko الهاتف المحمول(لكل مائة شخص)	مستخدمو الانترنت(لكل مائة شخص)	مستخدمو الهاتف المحمول (لكل مليون شخص)	عدد مواقع الانترنت *
64.2	101	19.7	2400

المصدر: محمد انس ابو الشامات، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 العدد 1، (2012).

(*) : عدد مواقع الانترنت عام 2004، الاتحاد الدولي للاتصالات ، 2010

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لتحول العراق نحو الاقتصاد المعرفي:

يسعى العالم حاليًا لجعل المعرفة ارضية للمستقبل ، وتطويعه لتوفير الحاجات الاكثر الحاجا وضروريه ولخدمة الاقتصاد بشكل عام وترسيخ هذه الثقافة التي هي ثقافة المستقبل عبر الابحاث والدراسات ومراكيز العلم والمعرفة ويرى العلماء ان ادخال تكنولوجيا المعلومات والخدمات الالكترونية السريعة هي السبيل المؤدي إلى الرقي المنشود بل وتعديل طابع الوراثة والاستنساخ وتعديل النوع الذي سارت عليه البلدان النامية ومنها العربية سنوات طويلة من الزمن وتطوير مهارات التفكير بدلا من التقلين والاعادة ، وربط العلم بالمهارة والمعرفة ، ان المستقبل غير منظور بل وغير متناهي يحكمه قانون التغيير والصيرورة فمن المستحيل ان يكون



الماضي حاضراً أو مستقبلاً ولكن يمكن تطوير المستقبل اعتماداً على الحاضر والماضي، فالمستقبل هو الحصول على المترافق للحداثات والتغيرات النابعة من المجتمع او الواجهة اليه ،وان استشراف المستقبل هو اجتهد علمي منظم يرمي إلى صياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تشمل المعالم الرئيسية لمجتمع ما(31) ان العراق كدولة نامية وضمن مجموعة الاقطار العربية يعني من فجوة رقمية بسبب الهوة الكبيرة بينه وبين الاقطار المتقدمة في اطار ثورة المعلومات والاتصالات ،اضف إلى ذلك فان البنية التحتية للمعلومات في العراق لازالت ضعيفة لقيام بعمليات الاتصال الرقمي عبر الانترنيت ،وان الاهتمام بالเทคโนโลยيا كما ونوعاً لم يكن بالمستوى المطلوب بل الانشغال يكون بأمور اقتصادية أخرى تأخذ اهتماماً أكبر من الاهتمام بالمعرفة والمعلومات ،إيضاً ان المنظومة التعليمية في العراق لا تمتلك المرونة الكافية لمواكبة التطورات والتغيرات التكنولوجية العالمية ،وتفتقر إلى المهارة للالامام بالنوادر المعرفية والبراميجيات الجاهزة ،وان التفاعل بين المنظومة المعرفية والاقتصادية ضعيف ،ويقترح الباحث بناء ستراتيجية وطنية في المجال المعرفي والمعلوماتي تعطي أهمية أكبر لرأس المال الفكري وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصناعة المعلومات ،واعطاء حصة أكبر في الموازنة العامة لهذا المجال صحيح ان هناك بوادر ملموسة في اجراء بعض الخدمات السريعة والمعاملات عبر الانترنيت وزيادة ملحوظة في مستخدمي الانترنيت إلا ان ذلك بحاجة لتفعيل والتطوير،بوصف أن العراق مستهلك للمعرفة وليس منتجا لها وعليه يقترح الباحث كرؤية مستقبلية للعراق مابيني :

- 1- اصلاح البنية الاقتصادية في العراق بما يتلائم ومتطلبات اقتصاد المعرفة مثل بناء صناعات منتجة للسلع الراسمالية والوسطية وذات الكثافة التكنولوجية العالية.
 - 2- تفعيل البنية التحتية للمعلومات بزيادة استخدام الاجهزه والبرمجيات والهواتف النقالة ومستخدمي الانترنت والمواقع الالكترونية والتعامل الرقمي بين افراد المجتمع، واجهزه الاتصال السريع.
 - 3- ايجاد روابط مشتركة بين البنية الاقتصادية والمعروفة وتطوير المعرفة لخدمة الاقتصاد وجعل القطاعات الاقتصادية مستندة إلى المعرفة في جميع الانشطة الاقتصادية والفعاليات لديها.
 - 4- تنمية وتدريب الكوادر البشرية على تشغيل الاجهزه والبرمجيات داخل القطر وخارجها وتعليمها للأخرين وفتح مراكز للتعليم المتسلسل على هذه الاجهزه والبرمجيات (أي خلق قاعدة معرفية ومعلوماتية).
 - 5- تفعيل الاستثمار في المعرفة وصناعة المعرفة وزيادة التخصصات لهذا الجانب لإرساء أسس انتاج المعرفة بدلاً من استيرادها .
 - 6- الاهتمام بمنظومة التعليم وجعلها تتسم بالمرنة الكافية لاستيعاب المعرفه التكنولوجية والفنون الانتاجية المعتمدة في الاقتصاد .
 - 7- الاستفادة من الخبرة الأجنبية والتجارب الدولية في حقل المعرفة والتعاقد مع متخصصين وفنيين وعلماء في هذا المجال ؛ لاعداد طبعة وطنية يمكن الاعتماد عليها في التغيير المستقبلي.

الاستنتاجات والتوصيات:

اولاً: الاستنتاجات:

تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

- 1- يعد الاقتصاد المعرفي (Knowledge Economics) من المفاهيم بل ومن الموارد الاستيراد تيجية الهامة في الاقتصاد، ذلك كونه اقتصاداً قائماً على التقانة والمعلوماتية والانتاجية المرتفعة، وقد تمت دراسته قبل الكثير من

الباحثين وقوفا على ابعاده ومزاياه والاستفادة منها في التطبيق الاقتصادي العملي، وقد ارتبطت بهذا المفهوم بمفاهيم أخرى مثل مجتمع المعلومات ورأس المال الفكري والمعرفة وغيرها.

2- هناك تحديات ومشاكل تحول دون تحول الاقطار النامية والعربيّة نحو الاقتصاد المعرفي منها مثلاً الفجوة الرقمية الكبيرة بين الاقتصادات العربية والمتقدمة وغياب البنية التحتية للمعلومات في الاقطارات العربية والافتقار للمهارات والموارد المادية والبشرية اللازمة وجمود انظمة التعليم وضعف الانفاق على البحث والتطوير والتعليم بصورة عامة مع عدم توفر بيئة اقتصادية ملائمة في هذه الدول.

3- هناك اختلاف واضح لمكونات البنية التحتية للمعلومات فيما بين الاقطارات المتقدمة والعربيّة مثل عدد الهواتف المحمولة ومستخدمي الانترنت وعدد مواقع الانترنت تم الوقوف عليها من خلال تقارير المنظمات الدوليّة كتقارير البنك الدولي وتقارير التنمية البشرية .

4- هناك تباين ايضاً في متغيرات البنية الاقتصادية الملائمة في العراق كالناتج المحلي الاجمالي (G.D.P) ،اذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (3.5 %) للمرة (1990-2000) ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يتراوح بين (369-3653) دولار للمرة (1995-2010) ،واسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي. اذ بلغت (3.8 %) عام 1990 و (2.4 %) عام 2009.

5- عدم وجود تفاعل بين البنية الاقتصادية العربية والمعرفة أي عدم وجود ارضية مادية لاعتماد المعرفة وتطبيقاتها في الاقتصادات العربية وبشكل نسبي،اذ ان هناك بوادر في الاقطارات العربية ومحاولات واحدة بهذا الاتجاه بالمقارنة مع الاقتصادات المتقدمة.

6- يشتراك العراق مع مجموعة الاقطارات العربية بالسمات الاقتصادية والمعلوماتية المذكورة سلفاً، وبدرجة اكبر احياناً لاعتماده الكبير على عوائد البترول وانخفاض الاهمية النسبية للاستثمار ومنه الاستثمار المعرفي وارتفاع ا معدلات لاستهلاك(نمط استهلاكي) على حساب الاستثمار وزيادة الاستيراد بشكل كبير وملوس الامر الذي يناقض متطلبات اقامة نظام للاقتصاد المعرفي الذي تم ذكر مقوماته في متن البحث.

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

1- ايجاد بيئة اقتصادية ملائمة تحتضن المعرفة ومتطلبات اقامتها في الاقطارات العربية كزيادة اسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي واقامة صناعات محورية تنتج سلع عالية المحتوى التكنولوجي .

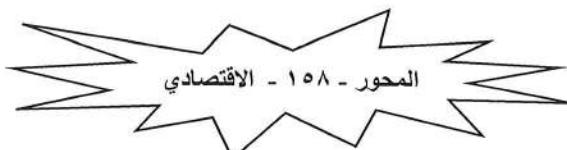
2- ايجاد بنية تحتية للمعلومات وتفعيل دورها واصلاح انظمة التعليم العربيّة وجعلها انظمة تتسم بالمهارة وتجابو مع انظمة المعلومات والاتصالات المعرفية وتكون قادرة على ادارة هيكل رأس المال المعرفي المتضمن الاجهزة والرامجيات والحزام التكنولوجي وغيرها، كي يكون هناك ارتباط قوي بين مخرجات التعليم والمؤسسات الاقتصادية .

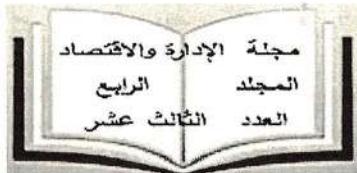
3- اعتماد سياسة وطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار بما فيها سياسة نقل التكنولوجيا وتشجيع الاستثمار

4- التركيز على قطاعات صناعية وخدمة محددة (الالكترونيات ،المواد الجديدة.....).

المراجع العلمية المعتمدة:

- الرزو حسن مظفر، الفضاء المعلوماتي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 11
- تقرير البنك الدولي للتطور العالمي، 1998، نيويورك، اميركا، جامعة اكسفورد، 1998، ص 22
- هانس دايتر ايفر، مجتمع المعرفة والفضاء المعلوماتي، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي حول العولمة، الثقافة، عدم التكافؤ، ماليزيا 19-21 اب 2002





- 4- الريهي، سعد خضر عباس، الاقتصاد المعرفي اساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، كلية القانون جامعة بابل، 2013.
- 5- الاسكوا، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، الامم المتحدة، نيويورك ،2003.
- 6- نجم، عبد نجم، ادارة المعرفة، المفاهيم وال استراتيجيات والعمليات،الأردن،(2008)ص184.
- 7- سلمان، د. جمال داود، اقتصاد المعرفة،الأردن،(2009)،ص16.
- 8- المجلة الالكترونية الدولية (U.S.A)، العدد الاول (بدون تاريخ).
- 9- Walter W.Powell standford university ,California,2004 ,p :-9
- 10-المصدر السابق نفسه،ص19-24
- 11- الابراهيم، يوسف حمد، التعليم وتنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة،ابوظبي،2004،ص102-103
- 12-Robert M.Grant:Forward a knowledge based theoryof the frame ,strategic management Joural,vol17,1996,p109-122.
- 13- Tom Bakman,creating business value from knowledge management,in Ramon C.BBarquin et al.(Ed):knowledge management,management concept .. Virgina,2001,p54.
- 14- تكنولوجيا المعلومات في المكتبات ومرکز المعلومات العربية بين الواقع والمستقبل ، المؤتمر العربي الثامن للمعلوماتية مصر،1997،ص11.
- 15- كداوي، محمد محمود،البيئة الرقمية بين سلبيات الحاضر وافق المستقبل . الموصى ،2004.
- 16- Haag step and Keen Peter ,informations technology tomorrow advantage today ,Me Graw Hill Co,1996,p17.
- 17- قاسم ، د.عبد الرزاق محمد:تحليل وتصميم نظم المعلومات ،كلية الاقتصاد والعلوم الادارية.
- 18- ستيفارت، توماس،ثروة المعرفة راس المال الفكري، ترجمة علاء احمد اصلاح ، 2001 ،ص34.
- 19- تلاوي،تسخير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لخدمة التنمية يتطلب معالجة متكاملة،مؤتمـر غربـي آسـيا لمجـتمعـ المـعـلومـات بيـرـوـت ، ٢٠٠٣ ،
- 20- كداوي ، محمد محمود،البيئة الرقمية بين سلبيات الحاضر وافق المستقبل . الموصى ،2004 (مصدر سابق ذكره).
- 21- Kurz, H. D., and Salvadori N. (1998). “Endogenous” growth models and the “Classical” tradition’, in H. D. Kurz and N. Salvadori, Understanding ‘Classical’ Economics. Studies in Long-period Theory, London, pp. 66-89.
- 22- تقرير المنظمة الدولية للثقافة والتربية والعلوم (اليونسكو) لعام 2010 .
- 23- تقرير البنك الدولي (WB) لعام 2010 .
- 24- من عمل الباحث اعتمادا على : التقارير الاحصائية السنوية -لسنوات متفرقة -الجهاز المركزي للإحصاء -العراق.
- 25- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 .
- 26- المصدر السابق نفسه.
- 27- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 .
- 28- international Telcommunication union .2010 .
- 29-المصدر السابق نفسه.
- 30- منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية -الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية 2009 .
- 31- عبد الله . د. جبار علي ،الليبرالية وافقها المستقبلية ،كلية القانون جامعة الكوفة ،2009.

